الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الديمقراطية

يثقل هذا المصطلح على آذان كثيرٍ من الاسلاميين، لانه مثقل بتركة الغرب الحديث، هذه التركة التي تأسست على موقف من الدين، واسست الديمقراطية كقاعدة للحياة السياسية وفق رؤى ايديولوجية، تبدو في بعض اتجاهاتها متعارضة مع المفاهيم والقيم الاسلامية. فقد ولدت الديمقراطية، وهي تحمل مفهوم حاكمية الشعب مقابل حاكمية المؤسسة الدينية في الغرب، على قاعدة لقيصر ما لقيصر ولله ماللّه (فصل الدين عن السياسة).

اظن ان هناك اشكاليتين امام توظيف مصطلح الديمقراطية وتبنيه، الاشكالية الاولى ترتبط بما يحمله هذا المصطلح من دلالات تأريخية ايديولوجية، والثانية تكمن في التناقض بين حاكمية الله في الفكر الاسلامي ومصدرية الشعب للسلطات. فالقاعدة تقرر ان ولاية التشريع والحكم لله حصراً، والديمقراطية تقرر ان الشعب مصدر السلطات تشريعية كانت ام تنفيذية.

الاشكالية الاولى:

هناك هاجس لدى الاسلاميين المنحازين للاصالة على حساب المعاصرة، يبلغ احياناً حد الوسواس في استخدام ما يُطرح من مصطلحات ونصوص منتجة في العالم الآخر. وقد اظهر بعضهم مثل هذا الهاجس ازاء مصطلح (الديمقراطية). لما يحمله هذا الاصطلاح من اشراطات وايحاءات، بحكم ارتباطه بمفاهيم التنوير الغربي الحديث.

اية الله عمار ابو رغيف

◆ ان الشعب مصدر السلطات. وهذا الاتفاق هو الصيغة الاكثر بساطة للديمقراطية

لكن الاصطلاح في عالم انتاجه يتطور وينمو، ويبقي الهاجس متحكماً لدى الاسلاميين! ولكي نكون في صورة دلالات الاصطلاحات في عالم الغرب انقل نصاً طويلاً قمت بترجمته اخيرا لـ (آلن رايان):

حينما يسعي اي باحث الي تقديم شرح مختصر لليبرالية فسوف يواجه للتو سؤالاً مربكاً: هل نتعامل مع ليبرالية او ليبراليات مختلفة؟ ليس عسيراً ان نقدم قائمة باسماء الليبراليين المشهورين، انما العسير ان نحدد وجوه الاشتراك بين هؤلاء. لوك، سمث، مونتسكيو، جفرسن، ميل، اكتن، جرين، جون ديوي، ومعاصرون نظير: جون برلين، وجون راولز، ليبراليون بلا تردد. لكن هؤلاء لم يتفقوا علي حدود التسامح والتساهل ومشروعية دولة الرفاه، ومزايا الديمقراطية (وهذه العناصر الثلاثة يمكن ان نعتبرها المسائل الاساسية للسياسة او الفلسفة السياسية). بل لم يتفق هؤلاء حتي علي تحديد ماهية الحرية، التي يسعي الليبراليون حسب القاعدة نحو تحقيقها.

عندما نشرع بالكتابة حول السياسة فالجميع تقريباً يعانون من ان الاصطلاحات الرئيسية غير معرفة او غير قابلة للتعريف فالحد بين السلوك والمؤسسات السياسية وغير السياسية مورد بحث ومناقشة، اما سمات الدولة والشروط الموجبة للمشروعية فالجدل والبحث حولها يتعاظم يوماً بعد آخر.

اجل يمكن ان لا يكون وضع الليبرالية في هذه الموارد أسوأ من منافساتها الايديولوجية، فالظاهر ان المذاهب السياسية طراً، ذات وضع واحد بالنسبة للعبة السياسية اليومية، فالليبراليون والمحافظون والاشتراكيون يمكن التمييز بينهم في كل مسألة علي حدة فحسب، ولا تتيح مواقفهم في مسألة من المسائل معرفة مواقفهم من المسائل الاخري؛ فالمحافظون الذين يعارضون تأميم خطوط السكك الحديدية يدافعون عن دفع الدعم الحكومي للمقاولين العسكريين، والليبراليون يوافقون بحماس علي انشاء لجان التحقيق الاخلاقية في الفساد المالي لرجال السياسة، لكنهم في الوقت ذاته يعارضون بشدة انشاء لجان للتحقيق الاخلاقي في سلوك معلمي المدارس.

علي اي حال، نبقي نتساءل حتي في حال تعميم نفس الاشكالية علي الاشتراكية والمحافظة: هل الليبرالية يمكن توصيفها اساساً؟ ان قضية عسر التوافق علي تعريف لاصطلاحات الخطاب السياسي ليست قضية جديدة. فقبل ثلاثمئة عام اشار توماس هوبز الي ان اي فرد يريد الخروج من متاهة مشابهة في الهندسة فعلي الجنس البشري ان يبقي منتظراً لظهور اقليدس، ان اشارة هوبز تحكي عن ان نفعية القساوسة والمثقفين والسياسيين هي العلة والسبب لفقدان التعاريف الدقيقة والمحددة. بينا يري مؤلفو القرن العشرين دليلاً آخر لهذه الظاهرة وهو: ان المفاهيم السياسية من حيث الاساس والماهية مفاهيم جدلية. وهناك مؤشر ثالث في هذا المجال لكنه يرتبط بشكل كبير بالليبرالية علي وجه الخصوص وهو: ان تطلعات السياسيين الليبراليين تعرضت علي طول القرون الثلاثة المنصرمة الي تغييرات. غير ان هذه الايضاحات الثلاثة تقول لنا في كل الاحوال: ان علينا ان نبحث عن فهم لليبراليات مختلفة لا ليبرالية واحدة.

الاصطلاح سيال الدلالة مادام امراً اعتبارياً، هذا اذا لم نذهب الي ان اصطلاحات عالم الوجود الحقيقي العصي علي المواضعة اصطلاحات سيالة في الاعم الاغلب، جراء التغيير الذي يدخل في لحمة وسدي عالم الامكان. والاصطلاح السياسي يخضع للتحوير والتعديل لأنه توافق واعتبار ومواضعات يختار فضاءها بنو البشر، وهم يعيشون في عالم تتغير معطياته باستمرار.

الاصطلاح السياسي وبدلالته وخلفياته فرضية يطرحها عقلاء البشر، ثم تخضع للاختبار عبر الممارسة، فتتعرض للتغيير والتحوير تبعاً لتطورات التجربة وتغييرات الحياة، اجل فالفرض ورؤاه ومستنداته يخضعان للتعديل مادام هو مشروعاً للتطبيق، فما من فرض عملي الا واعتراه التحوير تبعاً لمعطيات التجارب وتحولات المعرفة والواقع المعاش. وهذا هو سر تصنيف ارسطو السياسة علي فن الجدل، فقد سبق هوبز باكثر من الف سنة الي ما تنبه اليه الاخير.

والديمقراطية ليست بدعاً من الاصطلاحات، بل شأنها شأن سائر اصطلاحات البشر، تتحمل رؤى وتنطلق في ظل اجواء ومفاهيم، لكنها تستقر علي غير صورتها الاولي في كثير من الاحيان، او يبقي منها ما هو مشاع متفق عليه بين الناس، الذين يستخدمونها. وبشأن الديمقراطية، اعتقد ان هناك اتفاقاً علي قضية محورية حول الديمقراطية، وهي انها تعني في الجوهر قاعدة للنظام السياسي الذي يقوم علي اساس ان الشعب مصدر السلطات. وهذا الاتفاق هو الصيغة الاكثر بساطة للديمقراطية. كما يري الآن تورين وهو في الجوهر حربة اختيار الحاكمين من قبل المحكومين(١).

نعم هناك من يحاول ان يحمّل الديمقراطية من الدلالات ما يجعلها مستحيلة علي التطبيق، وما يحرم كل ديمقراطيات الارض المدعاة من اطلاق السمة عليها. بل يمط مفهوم الديمقراطية لتعني الفلسفة السياسية برمتها، والنظام الاجتماعي والتنموي، وفلسفة الحقوق... وهذا ما حاوله آلان تورين ومن قبله بعض المفكرين الغربيين. فتكون الديمقراطية هي النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الامثل، بل هي قاعدة فلسفة الحق والسياسة.

اعتقد ان المفكرين الاحرار مدعوون الي التعمق في فلسفة الحقوق والسياسة، وان البحث عن النظام الامثل لتدبير المدينة في ضوء فلسفة السياسة والاخلاق امر لا مناص منه، بل لا المصالح ولا المبادئ الاخلاقية (علي اختلاف المدارس في تفسير وتأويل المصلحة والمبدأ الاخلاقي) لا يمكن الحفاظ عليها عملياً الا في ضوء الوعي الحقوقي والمدني وتأسيس هذا الوعي علي قاعدة امثل الممكنات في اطار وعي تأريخي لتجارب الشعوب ودرس فلسفي لنظرية الحق وفلسفة الاخلاق وتدبير المدينة.

لكن هذا لا يعني علي الاطلاق التشبث بدلالة مصطلح والتخشب عند مدلول اعتباري تأريخي. فالديمقراطية ليست هي الحق المطلق ولا الفلسفة السياسية ونظرية بناء الاخلاق والاجتماع البشري، الديمقراطية اصطلاح له دلالاته التأريخية والاثباتية، ومن حق مدارس الفكر ان تستخدم هذا الاصطلاح في ضوء الدلالات المستقرة، التي آلت اليها المواضعات الانسانية. وهي في النهاية اي الديمقراطية حرية المحكوم في اختيار الحاكم وفق ما يتبناه المحكوم من رؤي، وحق الشعوب في اختيار سلطاتها التنفيذية والتشريعية.

وهذا ينقلنا الي تناول الاشكالية الثانية التي تمثل عقبة امام تبني مصطلح الديمقراطية في ادبيات بعض الاسلاميين المعاصرين:

الاشكالية الثانية

ان الديمقراطية من حيث الجوهر تعني ان الناس مصدر الحكم وان الشعب مصدر السلطات التشريعية والتنفيذية، والنص القرآني يقرر ما يناقض هذا المفهوم حيث يقول ان الحكم الا لله فمصدر السلطات والحاكمية هو الله سبحانه وتعالي. ومن ثم تضحي الديمقراطية متناقضة مع الاسلام والقرآن!

اعتقد ان التحليل الفني والمنطقي لقضيتي الشعب مصدر السلطات والحاكمية لله وحده. يعيننا علي الكشف عن حقيقة التناقض بينهما. اذا فسرنا مصدرية الشعب للسلطات. كما جاءت في سياقها التأريخي. بانها تعني ان الناس احرار في اختيار حكامهم واحرار في تحديد مواصفاتهم واتجاهاتهم التشريعية وسياساتهم الاجرائية. وان الناس احرار في اختيار النهج التشريعي والسياسي الذي يحكمهم. وان ليس هناك تفويض الهي قسري لطبقة او عرق او مؤسسة لحكم الناس.

واذا فسرنا حاكمية الله تعالي بان الطاعة والانقياد لله تعالي وحده بوصفه مثال الخير والجمال والعدل، وان ليس لاحد من البشر او مؤسسات البشر من ولاية علي الناس، الا ما اختاره الناس وفق مقاييس الخير والجمال والعدل. يتعذر حينئذٍ العثور علي تناقض بين القضيتين.

تأريخياً، كانت الديمقراطية ردة فعل علي السلطات الملكية المطلقة، وعلي تعسف المؤسسة الدينية في عالم الغرب، فالشعب مصدر السلطات يعني رفض التسلط باسم الحق الوراثي، وباسم سلطة الآله الذي لم يفوض احداً بعينه لحكم الناس، بل تركهم احراراً يختارون، بعد ان اوضح ما يريد لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي.

حاكمية الله لا تعني ان تمنح مؤسسة او طبقة او اسرة لنفسها الحق الالهي في اختيار ما علي الناس ان يختاروا من حكام يشرعون وينفذون. وحاكمية الله لا تعني الغاء قوانين التكوين وحرية الآدميين، بل يبقي حق الناس قائماً في اختيار ما تريد وفق رؤاها ومعتقداتها التي توفرت عليها بحرية. هذا حق الناس الطبيعي، والمصيبون في رؤاهم غير مخولين ان يحملوا الناس بالقهر ما ينبغي ان يتبنونه بحرية.

ارتبطت الديمقراطية الحديثة بقضية العلمانية وفصل الدين عن السياسة والدولة، وانحسار دور المؤسسة الدينية الكنسية عن الشأن العام. لكن الدين لم ينفصل عن السياسة، ولم تنفصل السياسة عن الدين علي طول خط الحياة المدنية الحديثة. ودون ان ندخل في مقاربة اشكالية الدين والسياسة وعلاقة الدين بالدولة اجد من الضروري ان نفيد من جوهر الديمقراطية الذي يعني خيار المحكومين في انتخاب حكامهم فنؤكد علي:

ان الدولة لا ينبغي ان يكون لها قداسة دينية والا انتفت الديمقراطية وفتحنا الباب علي مصراعيه امام لون مقيت من التسلط والديكتاتورية، يمس كيان الامة ويهدد استقامة بناء مؤسسات الدولة، ويفسد علي الدين قداسته ومرجعيته واحترامه. فالدولة مؤسسة انسانية ان اخطأت فعليها الغرم وان اصابت ادت ما عليها من واجبات. ويبقي الحق محفوظاً للامة ان تنقد وتراقب عبر مؤسساتها سلوك الحاكمين.

ان قدس المقدسات وانبل المبادئ واسمي الافكار حينما يُحمّل علي الناس سوف يفقد قداسته ويهتز نبله ويهبط من سموه. وستتحول تجربة تطبيقه الي شبه كارثة تأريخية.

مما لا ريب فيه ان الاسلام اشترط شروطاً ووضع مواصفات ينبغي ان تتوفر في الحاكم الذي ينبغي ان تختاره الامة علي هذه المواصفات، الامة لها خيارها التكويني في الايمان بمواصفات وشروط الحاكم وفق الرؤية الاسلامية، واذا لم يتح هذا الخيار التكويني الحرية التي منحها الله اعظم هبة للانسانية، وحملنا الامة تحميلاً، فاعتقد ان هذا قد حدث كثيراً في تأريخنا الاسلامي ولم نجن منه سوي التخلف عن ركب الانسانية، ولم يبق من الاسلام الا اسمه ومن القرآن الا رسمه.

ان تجربة الخلافة الاسلامية آلت الي ملك عضوض تناوبته سلالات عرقية، حملت انفسها بسطوة السيف علي رقاب الناس، واضاعت علي الناس حقها التكويني في ممارسة حريتها، فاضاعت قيم العدل والقسط في الحكم الذي هو جوهر الاهداف السامية، التي نادت بها كل ديانات السماء، واغرقت الامة في ظلمات، افضت الي استعبادها ونهب ثرواتها وسيطرة آثام الجهل والفقر عليها.

اضحي الحكم هدفاً يسعي اليه امراء الحروب، ويلبسونه لبوس القداسة الدينية. فيلغون مفهوم الحكم من وجهة نظر اسلامية، فالحكم ادارة بالنيابة عن الناس للشأن العام، وهو وسيلة وليس هدفاً، ويخاطرون بذلك بقداسة الديانة واهدافها النبيلة.

الحكم مرجعية تحددت شروطها العامة نظرياً من وجهة نظر الفقه الاسلامي، وهذه المرجعية لا تكون ناجزة الا برجوع الناس اليها، واختيارهم الحر لها، وكلما شاب هذا الرجوع من فتور، وشاب الاختيار النزيه من عوائق كلما خسر الحكم من درجة مشروعيته وجدارته علي احياء السنن واقامة العدل بين الناس.

اما ما هو مقياس رجوع الناس واختيارهم، هل هم اهل الشوكة، اوالبيعة العامة، او الاكثرية عبر صناديق الاقتراع، فاعتقد ان المقياس تجريبي وليس هناك مقياس نظري حاسم. بل يرتهن هذا المقياس بتجارب الشعوب وما تتواضع عليه الجماعات الانسانية، عبر تجاربها ومخاض احداثها.

الطائفية

ولولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون (٢).

هي ارادة التكوين ان تتنوع الناس فرقاً وطوائف، شتي اشكال التنوع والتعدد. تتنوع الوانهم والسنتهم، وتتعدد عقائدهم ودياناتهم. جعلهم بارئ الخلق شعوباً وقبائل، فرقاً وطوائف، ليتعارفوا ويتفاهموا، واوجب عليهم النفير ليتفقهوا، فينذروا ويحذروا.

هي المشيئة ان تتنوع الامم، ولو شاء الله لجعل الناس امةً واحدة. وببركة هذا التنوع قامت بل كان الناظم لتعايش هذه الطوائف نظام سياسي قومي علماني، لا يضع لحساب المذهب والدين امتيازاً في دوائر نفوذه، التي امتدت علي كل مرافق الحياة العراقية، وبقبضة لا يفلت منها حتي الطير!

اعتقد ان هذا الاتجاه في الرأي ينطوي علي كثير من التبسيط، قد ينفع علي مستوي الشعارات الاعلامية، لكن قراءة اشكالية الطائفية في العراق تستدعي رؤية تاريخية، ومتابعة تفصيلية لازمات الاقليم، ولتاريخ الثقافة الطائفية في المنطقة، ولطبيعة الدولة العراقية الحديثة، وخصائص مجتمع ما بين النهرين.

لم تلبس النزاعات في العصر الاسلامي الاول لبوساً طائفياً الا بظهور الخوارج وسيطرة القراءة الاحادية التكفيرية علي عقول طائفة من المسلمين. فالنزاعات بدءاً من السقيفة ومروراً بشوري الخليفة الثاني(رض)، والفتنة الكبري وحروب الجمل وصفين معاً لم تكن حروب طوائف، وان طرحت شعارات يمكن ان تكون اساساً لتشكل الطوائف لاحقاً.

الخوارج في تقديري هم الطائفة الاولي في تاريخ الاسلام التي يصح استخدام المفهوم السلبي للطائفة بشأنهم ووسمهم بالطائفيين. فقد انحاز هؤلاء انحيازاً مطلقاً لمن تبني وجهة نظرهم المذهبية وقراءتهم المنفردة للقرآن والاسلام.

لم يقتصر انحياز هذه الطائفة للاستحواذ علي المال والسلطة وما الناس فيه شركاء، بل حصروا حق الحياة بهذه الطائفة ومن يؤوب اليها وينضوي تحت لوائها.

ومن صدف الزمان ان تتحزب هذه الطائفة وتخرج علي استاذها وعلي جماعة المسلمين في ارض العراق. اذ تبلور فكر الخوارج وتحددت معالم هذه الطائفة في الكوفة، وفي ظل حكم علي(ع). وبالخوارج افتتحت الطائفية سجلها في تاريخ الاسلام منطلقةً من العراق ليعم هذا الوباء مساحات واسعة من العالم الاسلامي. ويتأسس للتطرف الديني والاقتتال السياسي والصراع علي الحكم باسم اعنف القراءات الدينية في تاريخ الاسلام. والعراق الذي قدر الله له الصعاب كان ساحة وميدان ومنطلق هذه الطائفية.

كانت طائفية الخوارج طائفية بدوية، لم تسعها الامصار، ولم تكن المدن والدساكر حاضنة ملائمة لهذه الطائفية، فاختارت الصحاري واعماق البادية لتنشر رعبها العقائدي في ارجاء فيافيها. لكن هذه الطائفية وغيرها من اشكال الطائفية تمصرت بعد حين، وزحفت حممها الي الحواضر.

وبغداد هذه الحاضرة الزاهية لم يكن امامها الا قبول التنوع الذي هو سر الازدهار والنمو، بل تأسست هذه الحاضرة علي اساس التنوع، فكانت عاصمة الحضارة العربية الاسلامية. لكن تنوع الحواضر بطبيعته يخضع لسطوة السلطان ولا ينجو غالباً من ان توظفه السياسة حيث مبغاها.

نعم قد تقضي السياسة بالغاء التنوع بقوة السيف فتتبني اتجاهاً واحداً، وتقصي الطوائف اقصاءً دامياً، كما هو الحال في العصر الاموي، بدءاً من حادث كربلاء الفضيع ومروراً بالحجاج بن يوسف الثقفي. والعراق قبل ان تمصر بغداد كان مسرح هذا الألغاء والاقصاء.

اما بغدادنا التي اخذت تتبلور فيها الطوائف الكلامية والمذاهب الفقهية المتنوعة فقد احتضنت هذا التنوع، وبين الحين والآخر ظهرت بوادر نزاعات طائفية، حتي تقسمت جغرافيا بغداد طائفياً في العصر العباسي الثاني علي اقل تقدير، وكانت الضفة الشرقية لنهر دجلة العراقي غير الطائفي سنيةً وضفته الغربية شيعية، فالكرخ شيعية والرصافة سنية، والنهر يروي الطائفتين بالسوية، ويُطفئ بعذب مائه نيران فتن الساسة، ولهيب فتاوي عصبيات التكفير والاقصاء.

ولعلني لست مبالغاً اذا ادعيت ان العامل الثقافي والفتاوي المتشددة لم تكن العامل الرئيسي فيما حدث من فتن طائفية علي امتداد حياة العراق الاسلامية منذ العصر البويهي ومروراً بالعصر السلجوقي والخلافة العثمانية الي يوم الناس هذا، بل كان العامل السياسي ولعبة الامم وصراع قوي النفوذ الخارجي هي العامل الاكبر حظاً في تأجيج الصراع واستغلال التنوع استغلالاً بشعاً.

كانت هناك محطتان رئيسيتان في تاريخ الطائفية في العراق برز فيهما العاملان السياسي والثقافي بروزاً فاضحاً. وهاتان المحطتان هما سقوط بغداد علي يد هولاكو، والصراع الصفوي العثماني. اما الحقبة الحديثة منذ تأسيس دولة العراق واقامة الحكم الهاشمي في عام ١٩٢٣م فهي الحقبة التي تستدعي كثيراً من التأمل والتحليل وما يمر به العراق اليوم يستصحب بشكل واضح آثاراً من هذه الحقب الثلاث.

السياسة لا تستطيع ان تخلق الطائفية خلقاً، بل الطائفية من حيث الاساس ثقافة يخلقها سوء التفاهم والتطرف في رفض الآخر وحشره في دائرة الكفر والخروج عن الملة. الطائفية تعني النظرة الاطلاقية والجزم المطلق بخطأ الآخر وضلاله، فهي وليدِ الاحادية ورفض التنوع والتعددية. ومن ثمٍ فالاشكالية اساسها ثقافي، وبناها الفوقية سياسية في اغلب الاحيان، وما يستدعيه علاج الازمة من عقلانية تخلقه الثقافة وتحصين الوعي.

◆ الطائفية من حيث الاساس ثقافة يخلقها سوء التفاهم والتطرف

الحياة وازدهر العمران، وبنت الانسانية صروح حضارات متنوعة هي بدورها. لكن هذا التنوع المبارك، الذي اودعه الله مصدر غنيٍ وخصب كثيراً ما تحول بفعل الغرائز ومصالح اصحابها المتعارضة الي بؤر للتنازع والتقاتل. فالتنوع الطائفي الذي هو سنة التكوين مصدر غنيٍ للمعرفة والعلم وبناء الحضارات وغني تجارب الشعوب. لا يبرح هذا التنوع في كثير من الاحيان ان يكون بؤرةً للتنازع والتقاتل، فتتحول الطوائف التي نوعتها ارادة التكوين الي طائفية!

الطائفية في مضمونها الجوهري اشكالية بنيوية. ذهبت اتجاهات الدرس الفلسفي بنا الي تصنيفها علي مقولات الحكمة العملية، وعلي وجه التحديد علي اساسها وغايتها القصوي، اعني الاخلاق. فالطائفية ازمة اخلاقية تتناغم مع الغرائز، وتختلط بالمصالح اي اختلاط، وهي ليست ازمة شرق او غرب او دين او مذهب، بل هي ازمة الآدميين علي هذه الارض.

الطائفية.. هي الانحياز المذهبي فيما من شأنه ان يكون عاماً تقتسمه الناس بالسوية.. تتجلي الطائفية حينما ينحاز الفرد او الجماعة للطائفة في توزيع الثروة والسلطة وكل الحقوق العامة، التي يفترض ان توزع علي اساس مقاييس العدل والانصاف. واخطر اشكال الطائفية تلك التي تتجلي بارادة جماعية تحشد فيها الطوائف للدخول في نزاعات يدار شأنها من قبل ارادات سياسية متقاطعة. وكلما كانت الطائفية ميدانا لتعدد الارادات وتكالب القوي كان الامر اشد ارباكاً واكثر تعقيداً..

تناولت بعض بحوث هذه المجموعة الاشكالية من زاويتها الجوهرية بوصفها بنية عامة في اطار البحث عن التعددية الدينية، اما الخوض في تفاصيل ما يجري من تجليات هذه الاشكالية المزمنة علي ارض العراق الوطن فهو لاهميته وخطورته والتباساته يتطلب معرفة وعلماً بالازمة وخصوصياتها الوطنية وسياقاتها التاريخية، ويستدعي درجة عالية من الحلم والتواضع والانصاف، وانا مبتهل لله تعالي ان يكرمنا بهذه الفضائل.

هناك اتجاه يذهب به الرأي الي عد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣م المسؤول الاول والاخير عن اثارة الفتنة الطائفية في العراق، فالطوائف في العراق قبل مجيء القوات الامريكية متعايشة بسلام، وليس هناك تدافع بين هذه الطوائف علي مال او سلطان او نفوذ،

◆ كانت الديمقراطية ردة فعل علي السلطات الملكية المطلقة، وعلي تعسف المؤسسة الدينية في عالم الغرب.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@yahoo.com